العدد (1830) السنة السابعة - الخميس (24) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

طاهر ناصر محمود حمود

منحة الأدباء ستصرف خلال الشهرين المقبلين

وثائق وملفّات تأريخ العراق موجودة عند الأميركان

المسؤول الأول الذي صبر على تأخرنا عن موعد الحوار مدة ساعة كاملة، وتقبل اعتذارنا بكل ود، بعد أن عاقت وصولنا زحمة الشوارع، إنه وكيل وزارة الثقافة السيد طاهر ناصر الحمود الذي أكد لـ(المدى) في صفحة ضيف الخميس أن أغلب وثائق وملفات تأريخ العراق المهمة موجودة لدى الأميركان، مبيناً بأن تلك الوثائق وزعت ما بين البنتاغون والمخابرات المركزية الأميركية، وقسم منها أودع لحساب مؤسسة الذاكرة في معهد(هوفر) للإيداع الوثائقي بموجب اتفاق سري بينهم وبين مؤسسة الذاكرة مضيفاً: إن هناك لجنة الآن تواصل المباحثات مع الأميركان لاستعادة تلك الوثائق.

وبشأن المنحة المخصصة لاتحادات الأدباء والفنانين والصحفيين قال الحمود: إن المنحة ستصرف خلال الشهرين المقبلين، والتخصيصات المالية والتي تشمل(١٤) ألف مستفيد موجودة في خزينة الوزارة، والتأخير الحاصل هو لأسباب تقنية لا أكثر حسب قوله، وفيما يأتي نص الحوار:

حاوره : يوسف المحمداوي / تصوير: مهدي الخالدي

■ من هو طاهر الحمود؟

-أنا طاهر ناصر محمود حمود من مواليد البصرة ١٩٥٤، خريج كلية الآداب قسم اللغة العربية/ جامعة البصرة عام ١٩٧٦، عينت مدرساً بعد إتمامي الخدمة العسكرية الإلزامية، واستمررت في عملي من عام ١٩٧٨ حتى ١٩٨١، بعد أن قامت الأجهزة الامنية القمعية آنذاك بتصفية عناصر حزب الدعوة الذي أنتمي إليه، فبعد أن قامت السلطات بتصفية أعضاء الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٧٩، وجاء الدور على حزبنا في التصفية، اضطررت للاختفاء مدة شهرين، بعد أن تم إعدام أربعة من إشقائي، وقد تسلمنا جثة واحد منهم فقط، فضلاً عن زوجة شقيقي وابنه الذي كان عمره سنة وستة أشهر، وإلى الآن نجهل مصيرهم. لذا غادرت العراق إلى ايران في شهر آذار عام ١٩٨١، وعملت هناك في المركز الإعلامي الاسلامي التابع لحزب الدعوة الاسلامية، ثم عملت مدرساً، ومارست الكتابة ونشرت أغلب مقالاتي ودراساتي في صحف المعارضة، واصبحت باحثاً في مركز البحوث الاسلامية، ثم أسسنا رابطة الكتاب والمثقفين العراقيين المعارضة، وكنت عضواً لأمانتها العامة لدورتين متتاليتين. وعملت مراسلاً لعدة صحف عربية وأجنبية، وبعد سقوط النظام عدت إلى العراق عام ٢٠٠٤. ثم عينت في الشهر الأول من عام ٢٠٠٨ وكيلاً لوزارة الثقافة.

عمل الوزارة ليس بمستوى الطموح

■ عندما خرجت إلى ايران هل كنت متزوجاً؟

- كلا، تزوجت في إيران.

■ هل الزوجة إيرانية أم عراقية؟

- زوجتي عراقية، ولدي منها أربعة اولاد وبنت.

■ منذ عام ٢٠٠٨ أي بعد تسلم منصبك في الوزارة كيف تقيّم عملها؟

- أنا اقول، ان عمل الوزارة مع كل ما قدمته يبقى قاصراً وليس بمستوى طموحنا لكوننا مؤسسة رسمية من المفترض أن تتصدى لعملية التنمية الثقافية. وقصور الوزارة بطبيعة الحال له اسباب عديدة، منها أسباب بنيوية عامة شاملة للوزارة ولتوابعها من المؤسسات، فهناك ضعف بنيوي في مؤسساتنا وأجهزتها الإدارية، فالضعف الإداري واضح، نعم هناك تخلّف إداري مستفحل في وزارتنا ومؤسستها. هناك حالة من البيروقراطية، هذه أسباب، وأسباب كثيرة منها، ضآلة التخصيصات المالية للوزارة، فتخصيصات وزارتنا لا تصل إلى التخصيصات المالية لجامعة البصرة مثلاً، لكن في هذا العام حصل بعض التحسن بنسبة قليلة قد لا تتجاوز الـ ٣٠٪.

ومع ذلك تبقى تلك التخصيصات قليلة أزاء الدور المنتظر أن تقوم به وزارة الثقافة في عملية الارتقاء، ومن سوء حظ الوزارة وسبب قصورها، هو حالة التقلب التي مرت بها على مستوى قيادة الهرم، وهذا ما انعكس سلباً في مشاريعها الاستثمارية ومتابعتها. وهذه نقطة مهمة تضاف إلى أسباب ضعف أداء الوزارة.

■ ألم يكن للمحاصصة دور في ضعف الاداء؟

- لاشك في أن المحاصصة من حيث المبدأ أثرت في أداء وزارة الثقافة، شأنها شأن الوزارات الأخرى، فعندما لا يكون الشخص الملكف بالمسؤولية كفوءاً أو يكون طارئاً عليها بالتأكيد سيضعف من أداء المؤسسة التي يقودها.

أنا لست بالطارئ على الثقافة

■ هل حصلت على منصبك عن طريق الكفاءة أم عن طريق المحاصصة؟

- بالتأكيد أنا جزء من جو عام، ورشحت من قبل جهة سياسية مثلما رشح بقية المسؤولين، وأنا كما يعرف الجميع لست بالطارئ على الثقافة، وعملت لسنوات طويلة في مجال الإعلام.

■ ما عدد أفراد الحماية المخصصة لك وما حجم الامتيازات؟

- في موضوع الحمايات والامتيازات الأخرى، هي محددة بموجب تعليمات من الأمانة العامة، أنا شخصياً مستفيد في كل ما خصص لي في عدد أفراد الحماية، وعددهم عشرون وكذلك بالنسبة للسيارات لم أتجاوز ما نصت عليه التعليمات.

■ تشتكون من قلة التخصيصات المالية، ولكن حجم الإيفادات التي يقوم بها الوزير ووكلاؤه تدل على ان تلك التخصيصات تصرف للإيفادات وليس باستثمارها للنهوض بالواقع الثقافي فماذا تقول؟

- هنا أوضح مسألة مهمة في جانب التخصيصات، فهناك أبواب للموازنة، مثل باب الإيفادات، والمهرجانات، والسلع الخدمية وهناك أيضاً موازنة استثمارية، وما يصرف في باب المهرجانات، نعم تحدث في بعض الحالات مناقلة بين الأبواب حسب الحاجة، وتلك المناقلات طبعاً بحسب ضوابط وتعليمات ولابد من أن تكون بموافقة من قبل وزارة المالية، والكثير من تلك الإيفادات كانت مطلوبة وضرورية، وبعضها قد لايكون مطلوباً أو ضرورياً، ولكن الكثير منها أثمر عن نتائج للارتقاء بواقعنا الثقافي، مثلاً زيارات السيد الوزير ولقائه المباشر مع بعض الفنانين والمثقفين العراقيين المقيمين في دول الجوار أثمرت عن عودة الكثير منهم، والبعض منهم وعد بالعودة مستقبلاً. وكذلك حُيّد الكثير منهم بسبب مواقفهم السابقة، فتلك الإيفادات كانت ضرورية ومهمة، ومع ذلك أقول أن المهرجانات الكثير منها قد لا تكون ضرورية.

■ لكن تلك الإيفادات وبالذات الأسابيع الثقافية أصبحت حكراً على موظفين في الوزارة. ولم نلحظ فيها وجود فنان أو أديب، وإنما مجرد وفد وزاري ألا تتفق معي؟

- بعض المهرجانات والأسابيع الثقافية التي تقام في الخارج ليست بالضرورة أن يشارك في جميعها(طاهر) مثلاً. ولا أخفيك أن هناك مشكلة حقيقية في هذه المسألة، وهي لكوننا لا نستطيع أن نقنع المثقف بها، ومشكلة أخرى هي أننا لا نستطيع أن نتجاوز هذه الحالة، فأي مهرجان أو أسبوع ثقافي في الخارج لابد من وجود من يعد ويهيئ له، فمن الطبيعي أن ترسل عدة موظفين للقيام بتلك الأعمال، أما أن تكون تلك الأسابيع حكراً على الموظفين، فهذه مسألة مبالغ فيها، وأحياناً الدولة المضيفة هي من تحدد طبيعة ونوعية المشاركين.

> **لاشك في أن المحاصصة من حيث المبدأ أثرت في أداء وزارة الثقافة، شأنها شأن الوزارات الأخرى، فعندما لا يكون الشخص الملكف بالمسؤولية كفوءاً أو يكون طارئاً عليها بالتأكيد سيضعف من أداء المؤسسة التي يقودها**

يجب التقليل من الإيفادات والمهرجانات

■ أنت قلت أن الوزير ومن خلال تلك اللقاءات مع فناني الخارج، من مسرحيين ومطربين ومخرجين، ساهمت في عودة الكثير منهم، السؤال أين هي المسارح ودور العرض السينمائي التي سيعملون فيها، وإلى الآن الوزارة لم تعمر مسرح الرشيد وما زالت ترمم في المسرح الوطني، ولايوجد غير صالتين لعرض الأفلام؟

- أنا أتفق معك في هذا الأمر، لأن هناك شبه عجز في ما يتعلق بالبنى التحتية، وينبغي أن ينصب اهتمام الوزارة على تقليل المهرجانات والإيفادات، ونقتصر على ما هو ضروري منها، سواء في الداخل أو الخارج. وأنا شخصياً رؤيتي ورؤية المرحوم كامل شياع أن يكون اهتمام الوزارة الأكبر في البنى التحتية، ومن المفترض أن نكون قد ابتدأنا في هذا الموضوع سواء ما يتعلق بالمرافق والمنشآت الثقافية، ولكن غُيّب الذي له طابع تنموي ومؤثر بشكل فعال على الوضع الثقافي في البلد، مثلاً لدينا الملكية الفكرية وهو من الأمور التأسيسية التنموية المهمة، موضوع الكتب والوثائق والحفاظ عليها، موضوع المسارح والحفاظ عليها.

٢٥ مليار دينار موازنتنا الاستثمارية

■ سيادة الوكيل في أربعينيات القرن الماضي في أحد مسارح محافظات الجنوب قُدمت عروض مسرحية باللغة الإنكليزية وتم حضور الجمهور، وفي السبعينيات كان لنا عدد كبير لا يحصى من صالات السينما وكذلك المسارح، وقبل عامين تم افتتاح مسرح للنشاط المدرسي من قبل مجلس المحافظة، فنظر أحدهم إلى(ستيج) المسرح وقال كم أتمنى أن يكون مغسلا للموتى فهو يستطيع احتواء العديد منهم، بماذا تفسرون هذه النظرة والعقلية التي تدفعنا إلى الوراء؟

- أنا أتفق معك تماماً في موضوع المسارح فقد التفتنا تماماً إلى المسارح، وتوجهنا باعتبار المدن عواصم للثقافة العراقية إلى أن يكون مدخلاً للاهتمام بالبنى التحتية فيها، فموازنة الوزارة في الشكل الذي عرضته لكم، موازنة بائسة ولدينا بحدود أكثر من(١١٥) مليار دينار تصرف رواتب، أما المتبقي(٣٠) مليار دينار مثلاً هي حصة ما نستطيع إنجازه من مهرجانات وغيرها، أما الموازنة الاستثمارية التي لدينا هي(٢٥) مليار دينار لإنجاز عشرات المشاريع الثقافية، وكذلك فإن مشاريع السياحة والآثار أيضاً محسوبة على الوزراة، وأنا شخصياً طلبت من الأمانة العامة لمجلس الوزراء أن يدرج مسرح الرشيد ضمن موازنة عام ٢٠٠٩، لكن لم تتم الموافقة، على الرغم من إن هناك استحقاقاً مهما جداً، وهو أن بغداد ستكون عاصمة الثقافة العربية لعام ٢٠١٣. ونعترف بأنه في الوقت الحاضر ليس لدينا مرفق ثقافي واضح يعتمد عليه سوى المسرح الوطني.

للمجتمع دور في محاربة الثقافة

■ حتى المسرح الوطني الذي لا تملك قاعته التبريد يحتاج الآن إلى ترميم أليس كذلك؟

- نعم المسرح الوطني أيضاً يحتاج إلى ترميمات أساسية وجوهرية، ومع هذه النواقص التي ذكرتها كالتبريد، فالمشكلة هي أين ستشارك الوفود العربية، هل في المسرح الوطني الذي يحتاج إلى الكثير من الأمور الاساسية؟ وبالنسبة لمسرح الرشيد تم إدراجه ضمن موازنة ٢٠١١، وكما أشرت سابقاً أردنا من خلال مشروع اعتبار المدن عواصم للثقافة العراقية، هي من أجل إلفات نظر المسؤولين والحكومة العراقية إلى ضعف وهشاشة البنى التحتية في تلك المدن. ونعدها ورقة ضغط عليهم، وحرّكنا مجالس المحافظات بذلك الاتجاه، ونجحنا في البصرة وذلك من خلال إدراج مبنى الأوبرا على موازنة ٢٠١٠، وسنبرم عقوداً مع شركات لإنجاز ذلك المشروع ليعد صرحاً ثقافياً لتلك المدينة. وأخذنا وعداً من دولة رئيس الوزراء ببناء قصر ثقافي في كل مدينة يتم اختيارها عاصمة للثقافة العراقية، ونتمنى على مجالس المحافظات أن تأخذ دورها في بناء بناها التحتية.

وبالنسبة لتأثير المجتمع في الواقع الثقافي، فإن هناك تيارات معينة فهمت الدين بالخطأ، أما بخصوص دور العرض السينمائي، فهناك جزء مهم من المجتمع ينظر بريبة إلى السينما، وقد يكون الأمر مرتبطاً بتجارب سابقة سببها ذاكرة المجتمع المثقلة بنماذج أساءت إلى صناعة السينما إضافة إلى نماذج اعتمدت المسرح التجاري، وهناك عروض سينمائية في السابق قد تكون منافية لقيم المجتمع، وهذا العامل له دور كبير في ضعف صناعة السينما خاصة في المحافظات، أما في بغداد فستتغلب عليها، لكن في المحافظات فهناك فهم خاطئ للدين من قبل البعض أضعف من قدرة توجه النهوض بواقع السينما والمسرح.

لن نتخلى عن مهرجان المربد

■ أطلعنا على كتاب للوزارة وذلك بجعل مهرجان المربد بصرياً، هل هو تخلٍ رسمي منكم عن دعم المهرجان؟

- نعم، ذلك الكتاب موجود، لكن لم يحسم الأمر رسمياً لحد الآن، وأنا أؤكد لك أن الوزارة لن تتخلى عن مهرجان المربد.

موقف الأردن براغماتي

■ ما الدور الذي قامت به الوزارة بشأن استمرار تعليق عضوية اتحاد أدباء وكتاب العراق من قبل اتحاد الأدباء العرب تحت ذريعة الاحتلال، في حين أن اتحاد أدباء فلسطين لم تعلق عضويته وهو البلد المحتل منذ عقود، خاصة إن وزير الثقافة له زيارات مكوكية وشبه مستمرة للدول العربية، ألم يناقش هذا الأمر مع وزراء الحكومات التي تعارض وجود اتحادنا، علماً إن اتحادات تلك الدول تمثل وتتبنى سياسات حكوماتها؟

- أولاً يجب التفريق بين عمل القنوات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، هذا من جانب، وإن التشدد في عدم رفع تعليق عضوية اتحادنا هو متأت من قبل دول محدودة وهي: سوريا وليبيا والأردن وفلسطين، وبالنسبة لزيارات السيد الوزير للدول العربية هي رسمية، الغاية منها الارتقاء بمستوى العلاقة الثقافية مع تلك الدول. وحسب علمي فإن السيد الوزير طرح هذا الأمر على الوزير الأردني كما أظن، وذلك بسبب تصريحات إعلامية صدرت منه، وقد وعده الوزير خيراً، لكن الحقيقة هي أن تلك الاتحادات تتبنى مواقف حكوماتها الرسمية، فموقف الأردن مثلاً موقف براغماتي واضح جداً، وهي اتحادات مسيّسة ولها علاقات سابقة مع النظام السابق، جعلها تديم وتواصل تمسكها بتلك المقاطعة، ولا نستغرب من تلك المواقف، الغريب هو ان يأتي موقفها بالاتجاه المعاكس، والموقفان الليبي والسوري لا يختلفان قيد أنملة من موقف النظام السابق في سياساته، والموقف الفلسطيني والأردني كذلك. وكما أشرت إلى أن فلسطين محتلة منذ عقود، والمصيبة أن بعض تلك الدول لها شعارات وعلاقات مع اسرائيل، وهناك شركات إسرائيلية تعمل في بلدانهم، ولهم اتفاقات أمنية سرية مع أميركا، في حين أن اتفاقنا مع الولايات المتحدة معلن وواضح وجليّ، وحددنا تواريخ ثابتة لانسحابها، ونحن نسألهم من أين جاءت أميركا أليس من أراضيهم؟!

كلّفني الوزير بالاعتذار عن حضور المربد

■ الشارع الثقافي يسأل عن أسباب عدم حضور الوزير مهرجانات الداخل، في حين نجده متواجداً ويواصل الحضور في مهرجانات الخارج؟

- أنا لا اعتقد ذلك، فالسيد الوزير حضر في البصرة باحتفالية اعتبارها عاصمة للثقافة.

■ أنا أؤكد مسألة المهرجانات، فهو لم يذهب للمربد طوال وجوده في الوزارة، وكذلك مهرجان السياب، والحبوبي والمتنبي، وهذا موقف يقفه مع الجميع أليس كذلك؟

- صحيح إنه لم يحضر، ولكنه حضر في مهرجان عن دار الأطفال، وبالنسبة للمربد طلب مني الاعتذار شخصياً بالإنابة عنه بعدم الحضور، وحقيقة أنا لا اعرف ظرفه، ومن المفترض أن يكون الحضور من قبل جميع مفاصل الوزارة لتلك المهرجانات، لكن الذي أعرفه أن في كل مهرجان يكلف السيد الوزير أحد وكلائه بالحضور نيابة عنه.

■ هل لديكم إحصائية عن عدد الزيارات التي يقوم بها السيد الوزير إلى الخارج؟

- كلا ليست لديّ إحصائية، وكل السفرات التي قام بها السيد الوزير أثمرت عن مردود جيد للثقافة العراقية، وعادة في تلك الزيارات يلتقي مع الجالية العراقية المثقفة ويتابع أوضاع العراقيين هناك.

■ أعيد الكثير من الموظفين إلى وزارتكم تحت لافتة المفصولين السياسيين، ولكن أغلب من أعيدوا هم من غير السياسيين تماماً، هل تمت معالجة هذا الأمر؟

- للوزارة فضل السبق في إثارة هذا الملف، عندما قامت بكشف المئات من المزورين لوثائق الفصل السياسي، وكان اغلبهم منتسبين في قصر المؤتمرات، وأنا أعتقد أن هذه المسألة تم حلها، ليس على مستوى وزارتنا فقط وإنما على مستوى الوزارات الأخرى، وقد تم عزلهم من الوظيفة، وهناك لجان مركزية ولجنة حقوق الأمانة، وتلك اللجان تقوم برفع وثائق كل مفصول سياسي إلى لجنة تحقيق الأمانة، وهي التي تحدد ما إذا كان ذلك الموظف مفصولاً سياسياً أم لا.

> **يجب الاحتفاظ بجميع النصب، بصرف النظر عن تبعيتها، فهناك العشرات من تماثيل صدام موجودة لدينا، ومقترحكم هذا بوضع تمثال لصدام في كل مقبرة مقترح رائع**

تغيير أسماء بعض الشوارع

■ أين دوركم في حماية النصب والتماثيل، خاصة أن العديد منها تعرض للتخريب أو السرقة؟ وهناك معلومات تشير إلى أن الوزارة وبالاتفاق مع أمانة بغداد تعرض تغيير أسماء الشوارع والساحات، وهذا الأمر يعد نسفاً لتاريخ وتراث بغداد أليس كذلك؟

- نعم، بعض الشوارع لدينا النية في تغيير أسمائها.

■ مثل من؟

- الحقيقة لا تحضرني أسماء تلك الشوارع. والذي أعلمه أن هناك لجنة مشتركة من ممثلين عن وزراة الثقافة وكذلك ممثلين عن أمانة بغداد، وعمل تلك اللجنة ينصب في تغيير أسماء بعض الشوارع، واستبدالها بأسماء رموز ثقافية ووطنية، وهناك في النية إقامة نصب لرموز وطنية وثقافية، مثلا إقامة نصب السيدة نزيهة الدليمي، أما بالنسبة لتعرض بعض النصب لعمليات تخريبية، فهي ممارسات جزء من وضع عام، كالتفجير الذي تعرض له نصب(أبو جعفر المنصور)، ووزارة الثقافة دورها هو في ترشيد بعض الأعمال التي تعالج موضوع النصب، ورسم السياسات الخاصة بها فيما يتعلق بإزالتها أو بقائها، أو استبدالها، ووزارتنا معنية بهذا الموضوع.

تماثيل صدام تنصب في المقابر الجماعية!

■ تتحدث عن إزالة بعض النصب. أنا شخصياً وجدت في متحف الارميتاج يحتفظون حتى ببدلة القيصر الدموي الذي أباد شعبه، نحن لماذا لا نحتفظ حتى بتماثيل صدام. ونقوم بتوزيعها على المقابر الجماعية ونكتب في كل مقبرة على التمثال: هذا القاتل؟

- فيما يتعلق بموضوع النصب، هناك نصب يمجد حزب البعث أو ما يسمى بثورة ١٧ تموز، هذا النصب لا يمكن وضعه في ساحات بغداد. لكن هل نقوم بتحطيم ذلك النصب أبداً، فهذه النصب تزال وتحفظ لتكون جزءاً من الذاكرة. سياسة الوزارة تقول: يجب الاحتفاظ بجميع النصب، بصرف النظر عن تبعيتها، فهناك العشرات من تماثيل صدام موجودة لدينا، ومقترحكم هذا بوضع تمثال لصدام في كل مقبرة مقترح رائع، وأتمنى من مؤسسة الشهداء بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان وبالتعاون مع وزارتنا تنفيذ هذا الأمر، فالمقترح الذي تفضلتم به سيبيّن للأجيال القادمة مدى وحشية وبطش ذلك الطاغية.

الاستجابة محدودة

■ الكثير من الكتب والوثائق التأريخية المهمة سرقت ونهبت، وبعضها موجود لدى دول معروفة، أين وصلت الوزارة في مسألة استردادها، وكذلك بالنسبة للآثار التي سرقت والتي بلغ عددها ١٦ ألف قطعة آثارية؟

- عندما تسلمت منصبي في الوزارة، قمت برفع مطالعة بخصوص هذا الأمر للأمانة العامة لمجلس الوزراء، وطرحته أيضاً في مجلس الوكلاء. وذلك في منتصف عام ٢٠٠٨، وشكلت لجنة برئاستي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعضوية مدير عام دائرة شؤون اللجان بالأمانة، وعضوية مدير عام دائرة دار الكتب والوثائق، وعملنا على إصدار قرار من مجلس الوزراء لحماية تلك الوثائق واستعادتها. وبالفعل صدر القرار ٤٢١ في ٢٠٠٨/١١/٢٥ يلزم جميع الأطراف التي بحوزتها تلك الوثائق إلى إعادتها للجهة المخولة قانوناً وهي دار الكتب والوثائق. وتضمن القرار منع إفشاء أو إخراج أو تداول تلك الوثائق، وخاطبنا جميع الأحزاب والجمعيات والمؤسسات والمنظمات بأن تعيد ما لديها من وثائق. ولكن الاستجابة للأسف كانت محدودة.

إرشيف الذاكرة

■ ما الذي عملتموه من أجل إعادة الوثائق التي هربت خارج الحدود وهي لدى بعض الدول، مثل أميركا؟

- ما يشغل بالنا حالياً الوثائق الموجودة في الخارج، لذا قمنا في ٥/٢٧ من هذا العام بزيارة الولايات المتحدة الأميركية بوفد رسمي برئاستي وتحدثنا مع الجانب الأميركي بشكل واضح وصريح لإعادة وثائقنا، وكذلك تحدثنا بشأن إعادة الإرشيف اليهودي، لأن الوثائق توزع في أميركا لأكثر من جهة، قسم منها يوجد بحوزة البنتاغون. وقسم بحوزة المخابرات المركزية الأميركية، والآن هو موجود في مركز الإرشيف الوطني الأميركي. وقسم آخر أودعته القوات الامريكية لحساب مؤسسة الذاكرة وهو إرشيف حزب البعث، والآن هو بحوزة معهد(هوفر) للإبداع الوثائقي بموجب اتفاق سري بينهم وبين مؤسسة الذاكرة، وناقشنا هذا الأمر معهم، والحوار ما يزال مستمراً. ولا أخفيك أن موضوع الوثائق موضوع حساس.

نعم الأميركان أخذوا تلك الوثائق ولكنهم لم يقولوا أن تلك الوثائق غير عراقية، ونحن لم نتوقع منهم منذ الزيارة الأولى الاستجابة الفورية لمطالبنا باستردادها، وهم في البداية تفاجأوا عندما طرحنا الأمر عليهم. وحين تحدثنا عن ضرورة هذه الوثائق وأهميتها بالنسبة للعراق ليس من الناحية الإرشيفية أو لأنها إرث ثقافي ورمز للسيادة الوطنية، وإنما نحتاجها لغايات كثيرة، فنحن في مرحلة العدالة الانتقالية، لأن هناك وثائق تتعلق بحقوق المضطهدين، ووثائق تتعلق بنزاعات الملكية، وأخرى بالسجناء، وبالشهداء، والأمن القومي للبلد.

هم الآن تفهموا مطلبنا، وللأمانة أقولها، الأميركان يخشون استغلال هذه الوثائق لأغراض غير أكاديمية أو غيرعلمية، يخشون أن تستغل للثأر وتقع بيد جهات لا تفكر إلاّ بالانتقام والقتل، لذا نعتقد أننا سنخوض جولات طويلة من المباحثات مع الجانب الأميركي لحين استعادتها.

(١٤) ألف مستفيد

■ المنح التي أعلنتم عنها منذ أعوام للأدباء والصحفيين والفنانين لم توزع حتى الآن بالرغم من وصولها إلى خزينة وزارة الثقافة ما الأسباب؟

- نعم الآن موجودة كأموال في موازنة الوزارة، وستصرف للمشمولين بها، لكن المشكلة أن اتحاد الأدباء رفض أن يصنف الأعضاء على شكل أ، ب، جـ ، وطلبوا أن يصنفوا تصنيفاً ضمن فئة واحدة هي(ب)، فالفئة الأولى(أ) تتسلم (٤٠٠) ألف دينار لكل ثلاثة اشهر والفئة(ب) تتسلم (٣٠٠) ألف دينار أيضاً لكل فصل، أما الفئة الثالثة(جـ) فتتسلم(٢٠٠) ألف دينار. وستصرف بشكل رجعي من بداية هذا العام. وسبب التأخير هي الاتحادات والنقابات، لأن بعضهم جاءنا بالأمس وهم يحملون قوائم جديدة وطالبونا بحذف أسماء وإضافة أخرى، في حين أن القوائم أرسلت إلى وزارة المالية. وهناك مشكلة تقنية في مسألة الصرف، لأننا لا نستطيع أن نصرفها من قبل الوزارة لأن عدد المشمولين بتلك المنح(١٤) ألف مستفيد، ولهذا قررنا ان تصرف من خلال مصرف الرافدين باستخدام البطاقة الذكية، أي أن المشمول يبصم في الفصل الأول، ثم تعاد بصمته بالفصول الأخرى، وهذا الموضوع سيستغرق وقتاً لغرض إتمامه.

■ هل يعني ذلك أنها لا تصرف هذا العام؟

- كلا ستصرف خلال الشهرين المقبلين، وهي منحة ثابتة لتلك الشريحة تصرف لهم كل عام.

هناك مشكلة

× هناك مشكلة أثارت الكثير من الجدل والتذمر من قبل بعض الإعلاميين الذين أعيدوا إلى الخدمة بعد حل وزارة الإعلام، وهي مسألة اختلاف الدرجات الوظيفية، وكذلك رواتبهم، وحصول فروقات فيها. فقد فُضّل الأدنى وظيفياً على الأعلى، هل من معالجات؟

- نعم هناك مشكلة، فقد حصل الكثير من الاضطراب في هذه المسألة، وكذلك في التعليمات الجديدة التي صدرت من المالية والتي تضاربت مع قوانين(بريمر)، لذا الكثير منهم يشكون الغبن في مسألة الدرجات الوظيفية، وبعضهم في البداية لم يكن يهتم بشأن درجته الوظيفية، وكانوا يراجعون فقط لتسلم الراتب، والفوارق بالرواتب في حينها كانت ضئيلة، فكانوا يسعون لتعديل درجاتهم، وعندما تم تسكينهم وظيفياً وارتفاع المرتبات طالهم الغبن ولاحظوا حجم الفارق بالمرتب بين أمس واليوم، ولا ننكر أن هناك ملابسات حصلت في أداء لجنة الإعلام في موضوع تلك الفوارق، علماً أن الموضوع في طريقه إلى الحل.

تعيينات الوزارة

■ هل من خيوط جديدة في عملية اغتيال المفكر كامل شياع؟ وهل من متابعة جديدة من قبل الوزارة لهذه القضية؟

- أنا في الحقيقة متابع دائم لهذه القضية، لأن الشهيد كامل شياع يعني لي الكثير، وأنا على اتصال دائم مع الداخلية لمعرفة ما هو الجديد بشأن هذا الأمر.

■ برأيك من يقف وراء ذلك الحادث؟ هل من داخل الوزارة أم من خارجها؟

- لا يوجد لديّ جواب، وإلى الآن لم نبلّغ من الجهات الأمنية بأية معلومات جديدة عن القضية.

■ تعيينات الوزارة مديريها العامين تكاد تكون عشوائية. مثال ذلك أن مدير عام الثقافة الكردية الآن هو الدكتور جمال العتابي والمديرية خارج أدوات اختصاصه، وكذلك بالنسبة لدار الأطفال سلمت إلى رجل موسيقي. كيف تنظرون إلى هذا الأمر؟

- بالنسبة للثقافة الكردية تقاعد مديرها السابق الدكتور حمه خورشيد، والآن تسلمها الأستاذ العتابي وهو قريب من المديرية، ومثلما نجح في إدارة ثقافة الأطفال، أنا واثق من نجاحه في هذه المديرية.

■ لنختتم أسئلتنا بآخر كتاب قرأته، واهتماماتك الأدبية والموسيقية؟

- ما زلت أقرأ في كتاب عنوانه العقل العربي، وأنا دائماً مولع بالقراءة، وأسمع السمفونيات والمقطوعات التراثية العراقية.

■ ملابسات كثيرة بشأن الرواتب والموضوع في طريقه الى الحل

ضيف الخميس مع المحرر